

قضية اليوم

# «ما بعد بعد» الرئاسة: إعادة التوازن إلى السلطة التنفيذية

لعل الوزيرين جبران باسيل وعلي حسن خليك ونادر الحريري أنجزوا، بعيداً عن الأنظار، التركيبة الحكومية كلها. إلا أن ما يجري تداوله في بعض الصالونات المعنية جداً بالتشكيك يوحى بتقدم العونيين أكثر من خطوة لإعادة التوازن إلى السلطة

غسان سعود

تشغل أسماء الوزراء المحتملين الجميع عما يدور حقيقة في الغرف المعنية بتأليف الحكومة، فيما المعلومات الدقيقة المسربة من هناك تنبئ بما هو أهم من كل الوزارات والأسماء، ويكاد يوازي بأهميته السياسية انتخاب العماد ميشال عون رئيساً. فمقاربة التشكيل تتميز حتى الآن بثلاثة عوامل رئيسية: أولها وأهمها على الإطلاق: وضع قرار التمثيل المسيحي في الحكومة في يد رئيس الجمهورية بوصفه زعيم المسيحيين. ويعود للرئيس أن ينسق مع رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل والقوات اللبنانية والكتائب والمردة وغيرهم من المكونات المسيحية ليحاول تمثيلهم جميعاً ضمن الحصة المخصصة للمسيحيين. ويمكن الرئيس أن

تحالف التيار والقوات من شأنه منع الحريري من الحفاظ على النسبة الأكبر من مقاعد كتلة المسيحية

«تمسك» جعجع 10 سنوات على كتف المستقبل لتمتين وضعه في الأشرافية والبترون والكورة وزحلة

يراعي حسابات ومصالح وعلاقات الرئيس سعد الحريري والنائب وليد جنبلاط وحزب الله أو لا يراعيها، إلا أن القرار في النهاية قراره وحده. وهذه، في حال حصولها فعلاً، ستكون سابقة تستوجب موجة أكبر من الاحتفالات الشعبية. علماً أن البعض يتحدث عن هذا الأمر بخفة ويمر عليه مرور الكرام فيما هو حجر الزاوية في إصلاح الخلل التمثيلي المتواصل منذ ربع قرن. فممنذ الطائف، كان ثلث الوزراء المسيحيين على الأقل موظفين عند آل الحريري. وكانت قوة قريظم تكمن في وضع يدها على التمثيل النيابي والوزاري والإداري للطائفتين السنية والمسيحية معاً. وعلى هذا الأساس كان الحريري يتقدم جميع المكونات الأخرى ويهيمن على مجلس الوزراء، فيما المتداول اليوم في غرف تأليف الحكومة يفيد بأن الحصة الوزارية المسيحية يوزعها ميشال عون، والحصة الوزارية السنية يوزعها سعد الحريري، والحصة الوزارية الشيعية يتصرف بها حزب الله وحركة أمل، والحصة الوزارية الدرزية عند النائب وليد جنبلاط. وتقول المصادر الحدية إن الحريري يبحث عن مخرج، لكن الضغط السياسي والمالي عليه كبير، وهو لا يملك هامش مناورة. وبات يعلم أن



وضع قرار التمثيل المسيحي في يد الرئيس عون سابقة تستوجب موجة أكبر من الاحتفالات الشعبية (مروان طحطح)

المقاربة الثانية التي تكاد تنحصر في عملية التأليف هذه هي حصة رئيس الجمهورية. ويقول العونيون في هذا السياق إن الطائف قلص صلاحيات رئيس الجمهورية لمصلحة مجلس الوزراء مجتمعاً شرط أن تكون لرئيس الجمهورية كتلة وزارية. وبات شبه محسوم أن كتلة الرئيس ستضم ثلاثة أو أربعة وزراء غير وزراء كتلة التغيير والإصلاح. وفي حال انضمام هؤلاء الوزراء إلى وزراء التيارات في حال احتدام الأمور يوماً، فيسكون لرئيس الجمهورية الثلث المعطل أو حق الفيتو داخل مجلس الوزراء. ومن كانوا يتظاهرون في بعبداء في أواخر الثمانينيات ضد الطائف وتعدلاته يذكرون يوم خاطب الجنرال نواب الطائف بهدوء طالباً منهم عدم الاستعجال

في السلطة. وعلمت «الأخبار» أن تفكير التيار الوطني الحر ينصب هذه الأيام على السبل اللازمة لوضع هذا العرف الجديد قيد التنفيذ، مع كل ما يستلزمه ذلك من بحث عن أسماء مطمئنة. وما سبق يعني في نهاية الأمر أن رئيس الجمهورية سيشمل نصف الوزراء، وهو حدث بحد ذاته. نصف الوزراء يسميهم عون، والنصف الآخر كل من الحريري ونبيه بري وحزب الله وجنبلاط. وعليه فإن الحديث عن ثلث معطل وغيره ملهية حقيقية، فمنذ الطائف كان الحريري يعتبر الثلث الوزاري المعطل تحصيل حاصل في جيبه، فيما يقال له اليوم إن حجمه الوزاري من حجم طائفته: ستة وزراء إذا كانت الحكومة ثلاثينية، وخمسة إذا تألفت من 24 وزيراً.

القوات اللبنانية طلبت أن يكون الوزير فرعون من حصتها الوزارية. علماً أن الأسماء التي يتداول بإمكانية ترشيحها للوزارة من قبل رئيس الجمهورية تطمئن الحريري وتحمس لتكريس هذا العرف من نائب رئيس الوزراء السابق عصام فارس إلى رئيسة الكتلة الشعبية ميريام سكاف. ويمكن عون أن يذهب أبعد فيطلب بنفسه من الحريري توزير مستشاره النائب السابق غطاس خوري الذي لا يمثل أي استفزاز لعون، مقابل سماح الحريري لعون بتسمية وزير من الطائفة السنية. ولا شك أن وضع هذه المقاربة حيز التنفيذ تمثل أول إنجاز كبير للعهد على صعيد تصحيح التمثيل الطائفي الوزاري، وأول مس مباشر بالنفوذ المستقبلي

الرفض المطلق سيقلبه عناد مطلق من قبل العماد عون يمكن أن يؤخر تأليف الحكومة ست سنوات، فيما محاورة الجنرال يمكن أن تفضي إلى حلول مقبولة من الجانبين. علماً أن رئيس الجمهورية حريص - وفقاً لمصادر التيار الوطني الحر - على طمأنة الحريري إلى أن منح التمثيل المسيحي الرسمي لمن يستحقه لا يمكن أن يكون موجهاً ضده. فالمشكلة كانت في الخفة الشعبية لمن يختارهم الحريري ووزراء، لا بالتزامهم السياسي معه. فالوزير ميشال فرعون لم يكن يوماً محل انتقاد نظراً لحضوره الشعبي، فيما المشكلة كانت في نبيل دو فريج وعاطف مجدلاوي وطارق متري وغيرهم ممن لا يملكون أي تمثيل شعبي. وتؤكد في هذا السياق أن